

NPT/CONF.1995/25

25 April 1995

ARABIC

ORIGINAL: RUSSIAN

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
وتمديدها، ١٩٩٥

نيويورك، ١٧ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض
المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ من وفد الاتحاد الروسي

يهدى وفد الاتحاد الروسي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ تحياته إلى الأمين العام للمؤتمر، ويتشرف بأن يطلب تعميم التقرير الوطني للاتحاد الروسي عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الوارد في المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

مرفق

التقرير الوطني للاتحاد الروسي عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير من أجل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٩٥، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذ الاتحاد الروسي لمختلف مواد المعاهدة. والفترة التي يشملها التقرير هي في الأساس فترة الخمس سنوات المنقضية منذ المؤتمر الرابع لاستعراض تنفيذ المعاهدة.

٢ - إن الاتحاد الروسي، بوصفه دولة طرفا في المعاهدة وإحدى الجهات الوديدة لها، يرى أن المعاهدة قد صمدت لاختبار الزمن، وأصبحت واحدة من الدعائم المتينة التي يقوم عليها نظام الأمن الدولي. ولقد أكدت المعاهدة، بصمودها للاختبار في ظروف عصيبة، دورها بوصفها أهم صك لاحتواء خطر انتشار الأسلحة النووية. ولولا الاستقرار الذي تحققه المعاهدة في المجال النووي، لتعذر ضمان الاستقرار سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي. كما أن المعاهدة تهيئ الشروط اللازمة للتقدم في اتجاه لا رجعة عنه نحو نزع السلاح ولاسيما نزع السلاح النووي، وتخفف من خطر احتمال نشوب حرب نووية. وأخيرا فإن المعاهدة تضمن قيام تعاون دولي واسع النطاق في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

٣ - وقد أكد استعراض تنفيذ المعاهدة في المؤتمرات الأربعة التي عقدها أطرافها القيمة غير الزائلة لهذا الصك الهام من صكوك القانون الدولي. كما أن الـ ٢٥ سنة المنصرمة منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، قد أوضحت بصورة مقنعة فعالية توازن هيكل الالتزامات التي تتضمنها. والمعاهدة ضرورية بالنسبة لكل البلدان صغيرها وكبيرها الحائز منها على الأسلحة النووية وغير الحائز.

٤ - وينبغي أن تظل المعاهدة سارية بصورة كاملة وفعالة في المستقبل. ولذلك، ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر هي اتخاذ قرار بشأن تمديداتها لأجل غير مسمى وبدون شروط. والاتحاد الروسي واثق من أن هذا النهج التطلعي يعكس بدقة الدور الرئيسي الذي تلعبه المعاهدة في عالم اليوم المترابط.

٥ - وترد في الأجزاء التالية مواد توضح دور الاتحاد الروسي في ضمان الامتثال لجميع أحكام ومواد المعاهدة لكي تؤدي دورها بصورة فعالة. ونظرا الى الأهمية التي توليها الدول الأطراف لمسألة تنفيذ الالتزامات المتصلة بنزع السلاح النووي (المادة السادسة وديباجة المعاهدة) ترد الشروح المتصلة بهذا الموضوع في بداية التقرير قبل استعراض تنفيذ الالتزامات بموجب المواد الأخرى.

ثانيا - التقدم في مجال نزع السلاح النووي

٦ - إن الاتحاد الروسي ملتزم بالهدف المتمثل في تخفيض القوات النووية الى الحد الأدنى الذي من شأنه أن يضمن الحيلولة دون نشوب حرب واسعة النطاق والمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي ثم الانتقال أخيرا الى القضاء التام على الأسلحة النووية.

٧ - وقد أحرز في السنوات الأخيرة تقدم ملحوظ في محادثات وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. ويضطلع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بدور رائد في هذه العملية؛ فهما قد عقدا فيما بينهما معاهدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى ومعاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١) ومعاهدة بشأن إجراء تخفيض جديد في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت - ٢) وهي معاهدات تؤدي الى تخفيض فعلي للقوات النووية لهذين البلدين.

٨ - ووفقا لمعاهدة عام ١٩٨٧ بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى التي تتناول القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية البرية التي يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ٥٠٠ كلم، تم تدمير ٨٦٤ ١ قذيفة في الاتحاد السوفياتي السابق و ٨٤٦ قذيفة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك تكون قد تمت بالفعل في نهاية أيار/مايو ١٩٩١ إزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية من ترسانتي الدولتين.

٩ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بدأ نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١). وفي إطار التخفيضات المتوخاة في المعاهدة ونتيجة لتنفيذ المبادرات من جانب واحد المعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تمكن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بفضل الاتفاق المتبادل، من تحقيق خطوات جبارة انخفضت نتيجة لها القدرات النووية بدرجة أكبر.

١٠ - وعليه قام الاتحاد الروسي بما يلي:

- إزالة أكثر من ٦٠٠ من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، بالإضافة الى حوالي ٥٠٠ ١ قذيفة من التي تستخدم تلك المنصات؛

- سحب ٢٠ غواصة نووية مزودة بمنصات لإطلاق القذائف التسيارية من صفوف قوات الأسطول الحربي الروسي؛
- إنهاء حالة الاستعداد الحربي بالنسبة للقاذفات الثقيلة ووضع أسلحتها النووية في المستودعات العسكرية؛
- تدمير ما يقرب من ٥٠ قاذفة ثقيلة؛
- تنفيذ تدابير بشأن تعطيل توجيه القذائف النووية الاستراتيجية وفقا للاتفاقات التي تم التوصل اليها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين؛
- وقف إنتاج القذائف النووية الانسيابية البعيدة المدى ذات القواعد البحرية والقاذفات الثقيلة من طراز "تو - ٩٥ م. س" (TU-95 MS).
- ١١ - وإجمالاً، ستؤدي معاهدة "ستارت - ١" الى تخفيض الأسلحة النووية لدى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تقرب من ٤٠ في المائة خلال سبعة أعوام.
- ١٢ - وفي مجال الأسلحة النووية التعبوية أيضاً، يجري تنفيذ مبادرات من طرف واحد لتحقيق نزع السلاح. وكجزء من تنفيذ هذه المبادرات، قام الاتحاد الروسي بنقل كمية كبيرة من أسلحته النووية التعبوية الى مرافق التخزين المركزية والمرافق الموجودة في المصانع لكي يتم تدميرها، وبصفة خاصة تم ما يلي:
- سحبت كل الأسلحة النووية التعبوية من على متن السفن والغواصات متعددة الأغراض وطائرات الأسطول الحربي ذات القواعد البرية، ووضعت في مرافق التخزين المركزية. وبحلول نهاية هذا العام سيتم تدمير ثلث العدد الإجمالي من الرؤوس الحربية المخصصة للقذائف التعبوية البحرية والجوية للأسطول الحربي؛
- نقلت جميع الرؤوس النووية التعبوية التي تم وزعها من قبل خارج الاتحاد الروسي، الى داخل إقليمه وبدأت عملية تدميرها؛
- توقف تماماً إنتاج الرؤوس النووية للقذائف التعبوية البرية وقذائف المدفعية النووية والألغام النووية.
- ١٣ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تم التوقيع على معاهدة "ستارت - ٢". وتنص هذه المعاهدة على إجراء المزيد من التخفيضات الملموسة في ترسانتي الدولتين النوويتين. وبحلول عام ٢٠٠٣ الذي هو موعد

اكتمال التخفيضات التي تنص عليها المعاهدة، لن يتجاوز المستوى الإجمالي للرؤوس الحربية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية لدى كل من الطرفين ٣ ٠٠٠ - ٣ ٥٠٠، بما في ذلك ١ ٧٠٠ - ١ ٧٥٠ من الرؤوس النووية للقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات. وفي ذلك الوقت، ينبغي أن لا تكون لدى أي من الطرفين قذائف تسيارية عابرة للقارات متعددة الرؤوس، كما أن جميع القذائف التسيارية الثقيلة العابرة القارات ستكون قد دمرت. وسيبلغ التخفيض الإجمالي للقذائف الاستراتيجية الهجومية ثلثي مستوى عام ١٩٩٠ تقريبا.

١٤ - غير أن هذه ليست هي نهاية المطاف. فالاتحاد الروسي يعتزم ومعه الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ تدابير جديدة واسعة النطاق. وقد وقع رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماعهما المعقود في واشنطن في ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على بيان مشترك بشأن الاستقرار الاستراتيجي والأمن النووي، يتعهد بموجبه الطرفان بالعمل على التعجيل بتنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

١٥ - وكلف الرئيسان خبراءهما بتكثيف المباحثات المتعلقة، في جملة أمور، بإمكانية إجراء مزيد من التخفيضات للقوات النووية المتبقية والحد منها، وذلك في أعقاب التصديق على معاهدة "ستارت - ٢" في أسرع وقت ممكن.

١٦ - وكان منطلق الاتحاد الروسي في اتخاذ هذه الخطوة هو أنه مع التخفيضات الكبيرة للترسانتين النوويتين الروسية والأمريكية، يصبح من الضروري أن تشارك الدول النووية الأخرى في عملية تخفيض الأسلحة النووية والحد منها.

١٧ - لذلك قدم رئيس الاتحاد الروسي في كلمته التي وجهها الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اقتراحا يرمي الى إكساب عملية نزع السلاح النووي طابعا متعدد الأطراف ولا رجعة فيه. ويدعو الاقتراح الدول النووية الخمس الى أن تشرع دون إبطاء في إعداد "معاهدة بشأن الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي"، تنص على ما يلي:

- وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية؛
- عدم إعادة استعمال المواد النووية المخرج عنها نتيجة لنزع السلاح في الأغراض العسكرية؛
- الاستمرار في إزالة الأسلحة النووية؛
- تخفيض عدد الناقلات الاستراتيجية.

١٨ - وبطبيعة الحال، فإن المبادرة الروسية الجديدة تضع في الاعتبار أن ترسانات الدول النووية الخمس مختلفة الأحجام حالياً. وبالتالي يمكن تنفيذ التدابير المقترحة على مراحل ومع مراعاة الخصائص المعينة لقدراتها النووية.

١٩ - وينادي الاتحاد الروسي كذلك بأن تتم في مؤتمر نزع السلاح صياغة اتفاقية متعددة الأطراف بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية بدون تمييز وفي ظل رقابة.

٢٠ - وينبغي أن تصبح أطرافاً في هذه الاتفاقية لا الدول النووية وحدها بل أيضاً البلدان التي يمكن أن تتوفر لديها القدرة على صنع أجهزة نووية متفجرة أو تتوفر لديها المرافق ذات الصلة اللازمة أساساً لإغناء اليورانيوم وإعادة تجهيز الوقود المستعمل.

٢١ - ويجب أن تضع الاتفاقية المقبلة حاجزاً أمام الاستمرار في إنتاج اليورانيوم العالي الإغناء والبلوتونيوم اللازمين لصنع الأسلحة النووية، وأن تنص على الرقابة المناسبة التي يقترح من أجلها أن توضع المواد والمعدات النووية للبلدان المنضمة إلى الاتفاقية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٢ - وقد أُحرز تقدم في مجال التحضيرات العملية لبدء مفاوضات بشأن هذه المسألة في جنيف إذ تم الاتفاق على الولاية.

٢٣ - وقد أوقف الاتحاد الروسي، من جانبه، إنتاج اليورانيوم الحربي. ويجري حالياً تنفيذ برنامج وطني لوقف إنتاج البلوتونيوم الحربي. ومن بين ١٣ مفاعلاً مصممة لإنتاج البلوتونيوم الحربي توقفت عن العمل كلياً ١٠ مفاعلات. ويعتزم أن يتم في الفترة حتى عام ٢٠٠٠ وقف تشغيل المفاعلات الثلاثة الباقية حسب سرعة توفر القدرات البديلة لإنتاج الحرارة والكهرباء.

٢٤ - إن وقف تجارب الأسلحة النووية إلى الأبد هو من أهم الخطوات على طريق نزع السلاح النووي الكامل. وهذا ما تؤكدُه بصفة خاصة ديباجة معاهدة عدم الانتشار. كما أن الحظر الشامل للتجارب سيزيد من تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٥ - إن الاتحاد الروسي يعمل، من خلال مشاركته النشطة في المحادثات المتعددة الأطراف الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف، على الانتهاء في أقرب وقت ممكن من صياغة معاهدة بشأن الحظر الشامل غير التمييزي لتجارب الأسلحة النووية، في ظل رقابة دولية فعالة. وقد سبق لرئيس الاتحاد الروسي أن أعلن في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة عن تأييده لتوقيع هذه المعاهدة في عام ١٩٩٥.

٢٦ - ولا يتوقف نجاح المفاوضات على الاتحاد الروسي وحده، وتجري عملية تستهدف إيجاد حلول يمكن أن تحظى بالقبول المتبادل بين الدول النووية ومن جانب الدول الأخرى المشاركة في المفاوضات. ومن النتائج الإيجابية للأعمال المضطلع بها في عام ١٩٩٤ إعداد نص مركب لمشروع المعاهدة المقبلة. فقد تم الاتفاق على هيكلها وعدد من أحكامها. وسوف يكون من الواقعي تماما، في حال وجود الإرادة السياسية، إنجاز المفاوضات وعرض المعاهدة للتوقيع عليها في المستقبل القريب.

٢٧ - ويؤدي الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية إلى إيجاد مناخ ملائم لإجراء مفاوضات بشأن الحظر الكامل لهذه التجارب.

٢٨ - والاتحاد السوفياتي، والاتحاد الروسي من بعده، لا يقومان منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بأي تجارب نووية. وقد مُدّد هذا الوقف الاختياري من جانب واحد عدة مرات. وسوف يواصل الاتحاد الروسي الالتزام بالوقف الذي أعلن بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، طالما ظلت الدول النووية الأخرى التي أعلنت عن وقف التجارب ملتزمة بهذا الوقف.

٢٩ - إن تقديم ضمانات أمنية أوضح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكفل عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها يشكل عاملا هاما يساهم في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الاستقرار الدولي.

٣٠ - ويطور القرار الجديد الذي اتخذه مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن الضمانات الأمنية، أحكام قراره ٢٥٥ (١٩٦٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨. فهو يضمن تقديم المساعدة الملائمة من جانب مجلس الأمن في حال تعرض دولة غير نووية عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعدوان نووي أو للتهديد بهذا العدوان.

٣١ - ويحيط القرار علما ببيانات الدول النووية المتعلقة بـ "الضمانات السلبية".

٣٢ - أما فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، فإنه لن يستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا في حالة وقوع غزو أو اعتداء آخر عليه أو على أراضيه أو قواته المسلحة أو أي قوات أخرى تابعة له، أو على حلفائه أو على دولة يربطه بها التزام أمني، تنفذه أو تدعّمه هذه الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية بالاشتراك أو التحالف مع دولة حائزة للأسلحة النووية.

٣٣ - ويواصل الاتحاد الروسي، في إطار مختلف المفاوضات المتعددة الأطراف، ولا سيما في مؤتمر نزع السلاح، اتخاذ تدابير فعالة بشأن حظر سائر أنواع أسلحة التدمير الشامل، والحد من أنواع الأسلحة

التقليدية. وتستجيب الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه لروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتساهم في تعزيز نظام عدم الانتشار.

٣٤ - لقد وقع الاتحاد الروسي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وهو يشارك في البحث الدؤوب عن حلول تحظى بقبول الجميع فيما يتعلق ببعض إجراءات تنفيذ الاتفاقية التي تقوم بإعدادها آلية خاصة هي اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

٣٥ - ويشارك الاتحاد الروسي في حل المسائل المتبقية ويعمل على إنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن، ويقوم في الوقت ذاته بإعداد قاعدة تشريعية وطنية لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها بموجب الاتفاقية.

٣٦ - ويدعم الاتحاد الروسي الجهود المبذولة في سبيل تعزيز نظام اتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وقد عُقد مؤتمر خاص للدول الأطراف في المعاهدة في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ نظر في سبيل تعزيز نظام التحقق، واتخذ قرارا ببدء مفاوضات في عام ١٩٩٥ لتطوير آلية للتحقق بموجب الاتفاقية.

٣٧ - وقد اتخذت في السنوات الأخيرة خطوات جديدة للحد من الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية. وقد تم إبرام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا (١٩٩٠)، والوثيقة الختامية المتعلقة بعدد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (١٩٩٢)، ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن (١٩٩٢-١٩٩٤) وغيرها من الاتفاقات.

٣٨ - إن معاهدة عدم الانتشار هي الاتفاق المتعدد الأطراف الوحيد الذي يلزم قانونا الدول النووية بأن تجري بحسن نية محادثات بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. وتبين النتائج التي تم التوصل إليها أن سباق التسلح النووي قد توقف وانعكس اتجاهه، وأن المعاهدة توفر حافزا لاتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، وصولا إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

المادتان الأولى والثانية

٣٩ - لقد دأب الاتحاد السوفياتي، والاتحاد الروسي من بعده، كدولة حائزة للأسلحة النووية، على الالتزام الدقيق بالتزاماته بموجب المادة الأولى من المعاهدة التي تنص على عدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو السيطرة عليها إلى أي جهة كانت، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ كما أن الاتحاد الروسي لم يساعد أو يشجع أو يحث بأي صورة من الصور، أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية

على إنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو اقتنائها بأي صورة أخرى من الصور، أو السيطرة على هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة.

٤٠ - وكان منطلق الاتحاد الروسي أن الامتثال الصارم لأحكام المادة الثانية من المعاهدة يشكل إحدى الوسائل الرئيسية لمنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية. وقد دأب الاتحاد الروسي، في علاقاته مع البلدان الأخرى، على الامتثال بثبات لالتزاماته بموجب المادة الثانية من المعاهدة.

٤١ - في ظل الظروف المعقدة التي تكونت فيها على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق دول حديثة الاستقلال، اتخذت قرارات جماعية تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية السوفياتية. وبفضل المساعي التي بذلها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، وغيرها من البلدان، تم إنشاء آلية قانونية دولية لا تتمثل مهمتها في نقل الأسلحة النووية السوفياتية السابقة إلى الاتحاد الروسي فحسب، بل وتهدف إلى تدمير معظمها. وقد نص بروتوكول لشبونة لعام ١٩٩٢ على أن يصبح الاتحاد الروسي الدولة النووية الوحيدة على أراضي الاتحاد السوفياتي، وأن تنضم البلدان الثلاثة الأخرى المذكورة أعلاه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير نووية (وقد نفذت هذه الاتفاقات).

٤٢ - وقد أصبحت معاهدة عدم الانتشار سدا منيعا أمام تفضي الأسلحة النووية، ومعيارا للسلوك المتحضر للدول في هذه الفترة الراهنة التي يشهد فيها العالم تحولات هيكلية سريعة.

المادة الثالثة

٤٣ - إن الاتحاد الروسي، طبقا لالتزاماته المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة، لا يستمر في توفير المواد والمعدات النووية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية إلا إذا كانت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٤ - ويشارك الاتحاد الروسي، الى جانب الدول الأخرى الموردة للمواد النووية، في تعديل واستكمال قائمة المواد والمعدات النووية التي يقتضي تصديرها، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو يلتزم في سياسته التصديرية بالقائمة التزاما دقيقا. ولا يزال الاتحاد الروسي يدعو أيضا الى أن تمتثل جميع الدول الموردة للمواد النووية لمبدأ الضمانات الشاملة. وفي الوقت الحالي، لا تصدر المواد النووية من الاتحاد الروسي إلا الى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي يخضع نشاطها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٥ - واعتبارا من عام ١٩٩٢، بدأ في الاتحاد الروسي العمل بنظام جديد للرقابة على الصادرات، يتم بموجبه إصدار تراخيص لتصدير واستيراد المواد المزدوجة الاستعمال، التي يمكن استخدامها في صنع أجهزة متفجرة نووية.

٤٦ - إن الاتحاد الروسي، إذ يعتبر أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من نشاط عنصر أساسي في نظام التدابير الرامية إلى ضمان وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، يساهم من جميع النواحي في تعزيز كفاءة نظام الضمانات، بما في ذلك زيادة تطوير مفهوم عمليات التفتيش الخاصة، التي تشمل، في جملة أمور، تفتيش المرافق غير المعلنة. بيد أن النشاط العملي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تنفيذ الضمانات ينبغي ألا يعطل التنمية العلمية والتكنولوجية أو التعاون الدولي بين الدول في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما ينبغي أن يستند هذا النشاط إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوفرة لدى الوكالة.

٤٧ - ووفقاً لأحكام اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المبرم مع الاتحاد السوفياتي والمؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥، يتعاون الاتحاد الروسي مع الوكالة في تنفيذ عمليات التفتيش في منشآت النووية السلمية. وقد أنجز في عام ١٩٩١، في إطار ضمانات الوكالة، تشييد المفاعل النيوتروني السريع (BN 600) في محطة بيلويارسك النووية لتوليد الكهرباء الذي أبدت الوكالة اهتماماً خاصاً به نظراً للاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه تطوير الطاقة النووية على الأجل الطويل (ولم تعتمد الوكالة إلى تطبيق الضمانات على هذا المفاعل لعدم توافر الموارد الكافية لديها). وقد تم توسيع قائمة المنشآت النووية الروسية السلمية التي يمكن للوكالة أن تختار منها ما تشاء لأغراض التفتيش.

٤٨ - وقدم الاتحاد الروسي كذلك المساعدة للوكالة في الأنشطة المتعلقة بالضمانات، إذ زودها بخبراء ذوي كفاءات عالية للمشاركة في أنشطة التفتيش بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وكذلك في تقييم حالة البرنامج السابق للتسلح النووي في جنوب أفريقيا. وإلى جانب ذلك، شارك خبراء روس في أعمال الأفرقة الاستشارية المعنية بوضع نهج لتقييم كفاءة تطبيق الضمانات وتحديد السبل الفعالة لتحسين أساليب الرقابة التقنية عند تطبيق الضمانات، كما شاركوا في أعمال الفريق الاستشاري الدائم المعني بتطبيق الضمانات.

٤٩ - وواصل الاتحاد السوفياتي الإسهام في تطوير نظام الضمانات من الناحية التقنية بإنجاز قدر كبير من العمل في إطار البرنامج القطري لتقديم الدعم العلمي والتقني لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو برنامج يهدف إلى تطوير المناهج والأساليب وكذلك الوسائل التقنية التي ينبغي تطبيقها في الضمانات. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، أنفق زهاء ٦٠٠ مليون روبل على تمويل العمل في إطار البرنامج الوطني الروسي، والذي شاركت فيه معاهد ومؤسسات رائدة في مجال البحث العلمي في البلد.

٥٠ - وتقدم معاهد البحث العلمي الروسية المساعدة للوكالة في تحليل عينات الوقود المستهلك التي يأخذها خبراء الوكالة خلال عمليات التفتيش، وكذلك العينات البيئية التي تؤخذ لغرض رصد الأنشطة غير المعلنة المتصلة بمعالجة وإغناء المواد النووية. وقد تم في إطار البرنامج الوطني تطوير كاشف سبكترومتر صغير الحجم من بتلوريد الكادميوم بتحليل عال للطاقة. وقد استخدمت الوكالة هذا الجهاز على نطاق واسع في أعمال الرقابة على الوقود المستهلك.

٥١ - وقد باتت الدورات الدراسية الدولية التي تعقد سنويا في الاتحاد الروسي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقليدا سواء بالنسبة للمفتشين المبتدئين في محطة نوفوفورونيج النووية لتوليد الكهرباء أو للمفتشين المتمرسين في تشييد المنشآت النووية الحديثة تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، جرت في المؤسسات العلمية الروسية دورات للعاملين في النظم القطرية في مجالي جرد المواد النووية ومراقبتها.

٥٢ - ويشارك الاتحاد الروسي كذلك في برنامج "٩٣ + ٢" المتعلق بزيادة كفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتجري دراسات لاستكشاف إمكانية استخدام رصد البيئة في اكتشاف العلامات الدالة على الأنشطة غير المعلنة في مجال تشييد واختبار الأجهزة النووية المتفجرة. وهناك خطط لتحديد مؤشرات أنشطة التسلح النووي، واستحداث أساليب لاختيار وتحليل العينات البيئية وتقييم فعالية تطبيق هذه الأساليب في نظام الضمانات الدولية.

٥٣ - وينادي الاتحاد الروسي بتوسيع نطاق التعاون الدولي من أجل وقف البيع غير المشروع للمواد النووية، والتبادل غير المشروع للمعلومات في هذا المجال. إن ضمان عدم انتشار المواد النووية وحمايتها وأمنها والحفظ المأمون لها هو واجب على كل الدول ذات السيادة الحائزة لهذه المواد، وهي تتحمل التبعات في حال اختفاء هذه المواد أو سرقتها أو انتقالها بصورة غير مشروعة. إضافة الى ذلك، من الضروري تقديم المساعدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاستفادة من إمكاناتها الكبيرة في ميدان تحسين الحماية المادية، وتطوير نظم للرقابة والحصر. ومن الأهمية بمكان تحسين التعاون الثنائي بين أجهزة إنفاذ القوانين. وعلاقات الاتحاد الروسي في هذا الصدد أكثر تطورا مع ألمانيا التي تم التوقيع معها على مذكرة تعاون ثنائي لمنع البيع غير المشروع للمواد النووية. ويتعاون الاتحاد الروسي في هذا المجال مع البلدان الأخرى.

٥٤ - إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي لا يشكل عقبة أمام التعاون النووي السلمي يمثل أداة فعالة تعزز الثقة في الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والكشف عن الأنشطة غير المسموح بها. وهو بمثابة عنصر تكميلي لتعزيز الأمن، ولا سيما على الصعيد الاقليمي.

المادة الرابعة

٥٥ - ويظل الاتحاد الروسي متمسكا بمبادئ التعاون الدولي القائم على المساواة في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتقديم المساعدة لبلدان العالم ومناطقه النامية في تحقيق رغباتها بدون تمييز طالما كانت هذه الرغبات مشروعة وليس فيها إخلال بشروط المعاهدة. وبطبيعة الحال، فإن الدول الأطراف غير النووية، خلافا لغير الأطراف في المعاهدة، تتهاى لها الشروط اللازمة للحصول على المعدات والمواد والمعلومات ذات الصلة بالمجال النووي.

٥٦ - إن الاتحاد الروسي، شأنه شأن الاتحاد السوفياتي في الماضي، يبذل جهوده، لكي يتيح في إطار الامكانيات المتوفرة لديه، للبلدان الأخرى الحصول على قدر أكبر من منافع استخدام الطاقة الذرية في

الأغراض السلمية سواء على الأساس الثنائي أو متعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد نفذ في السنوات الخمس الأخيرة عدد كبير من هذه التدابير.

٥٧ - إن زيادة تطوير الطاقة النووية واستخدامها يشكلان أحد أهم مجالات التعاون طويلة الأجل. وباستخدام التصميمات الروسية تم تشييد وتشغيل ٢٠ وحدة لتوليد الكهرباء تبلغ قدرتها الاجمالية ٩ ٩٨٠ ميغاوات (في بلغاريا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وفنلندا). وهناك ٤ وحدات أخرى في مراحل مختلفة من التشييد في سلوفاكيا و ٢ في الجمهورية التشيكية و ٢ في كوبا.

٥٨ - وقد تم التوقيع على اتفاقيين حكوميين دوليين مع جمهورية ايران الإسلامية لتشييد محطة نووية لتوليد الكهرباء في الأراضي الإيرانية، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٩ - فيما يتعلق بتشييد منشآت الطاقة النووية وغيرها في البلدان الأجنبية تقدم المؤسسات الروسية مجموعة كبيرة من الخدمات تشمل:

- أعمال المسح اللازمة لاختيار موقع التشييد؛

- تصميم المنشآت، وتجهيز وتوصيل المعدات؛

- توريد الوقود النووي وما إلى ذلك.

٦٠ - وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ نقل أيضا الوقود النووي المستهلك من المحطات النووية لتوليد الكهرباء ذات المفاعلات من طراز VVER-440 من كل من هنغاريا وفنلندا وأوكرانيا وسلوفاكيا إلى الاتحاد الروسي كي يعاد تجهيزه فيما بعد. وكمساعدة تقنية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتعلقين بإخراج المواد النووية من العراق، نقل ووقود نووي مشع من مفاعل الأبحاث في العراق إلى الاتحاد الروسي حيث أعيد تجهيزه. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن الجانب العراقي قد اتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان إنجاز الأعمال على أراضيه.

٦١ - وواصلت المؤسسات الروسية تقديم خدماتها إلى كثير من البلدان في مجال إغناء اليورانيوم.

٦٢ - ويستهدف الاتحاد الروسي، في تعاونه مع البلدان النامية، تلبية احتياجاتها الملحة. ومثال ذلك تحلية مياه البحر. وبناء على توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، تم إعداد مشروع برنامج وطني لتشييد محطات نووية لتحلية المياه من أجل انتاج مياه الشرب بطريقة اقتصادية خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها. وفي مؤتمري الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقودين في عام ١٩٩٤ في فيينا

والقاهرة اللذين تناولا مسائل تحلية مياه البحر، عرض الاتحاد الروسي تصميم محسن لمحطة عائمة ذات تكلفة فعلية منخفضة على أساس استخدام المفاعلات النووية المحمولة على متن السفن.

٦٣ - وبالنسبة للبلدان ذات المناخ القاسي تم في الاتحاد الروسي تطوير تصميمات لمحطات نووية لتوفير الطاقة الحرارية.

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك لا بد من الإشارة إلى أنه في أعقاب حادثة محطة تشيرنوبل الذرية لتوليد الكهرباء حدث تقليص ملحوظ لبرامج تطوير الطاقة النووية في الاتحاد الروسي وبلدان أوروبا الشرقية. وأدى هذا إلى تحويل التعاون الدولي في اتجاه دراسة المسائل المتصلة بالسلامة النووية، وهو مجال يتعاون فيه الاتحاد الروسي تعاوناً واسع النطاق مع البلدان الأخرى على حل مشاكل رفع مستوى السلامة في مجال الطاقة النووية.

٦٥ - ورغم الوضع الاقتصادي الصعب السائد في الاتحاد الروسي تم إيجاد الموارد اللازمة لدفع تبرعات منتظمة لصندوق المساعدة التقنية والتعاون لصالح البلدان النامية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد بلغ تبرع الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤ وحده ٣ مليارات من الروبلات. ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقوم الاتحاد الروسي بتزويد البلدان النامية بالمسارعات الالكترونية والنظم السيكلوترونية، والمولدات النيوترونية والأجهزة الراديوغرافية النيوترونية والأجهزة العلاجية العاملة بأشعة غاما وغيرها من الأجهزة بالإضافة إلى مواد مثل اليورانيوم الطبيعي واليورانيوم المغنى واليورانيوم المستنفد والزرنيكوم المعدني والنظائر والمركبات المشعة.

٦٦ - وفي إطار برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التقنية والتعاون تجري سنويا في معاهد البحث العلمي وفي مؤسسات الاتحاد الروسي أنشطة تدريبية تشمل: الدورات الدراسية والتدريب أثناء العمل والتدريب التجريبي والزيارات العلمية التي يقوم بها إخصائيو من البلدان النامية الأعضاء في الوكالة، وتشارك فيها أعداد تصل إلى ٥٠ شخص. وقد نظمت دورات تدريبية في المجالات التالية:

- الطب الإشعاعي؛

- الفيزياء الإحيائية والكيمياء الإحيائية؛

- إجراء بحوث في السيكلوترونات؛

- تمارين عملية في استخدام المسارعات والمولدات النيوترونية؛

- مناولة النفايات المشعة وما إلى ذلك.

٦٧ - ونظمت كذلك دورات لتدريب اخصائيين من الشبكة الدولية للمعلومات النووية وفي مجال تشغيل وحدات انتاج النتروجين السائل.

٦٨ - لقد أنشأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هيكلًا فريداً للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المتوسع باستمرار، يفترض أن يستمر لعشرات السنين. وهذا الهيكل يفتح إمكانيات جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. والاتحاد الروسي مستعد لمواصلة التعاون مع هذه البلدان مع مراعاة احتياجاتها وسماحتها الخاصة.

المادة الخامسة

٦٩ - منذ انعقاد المؤتمر الرابع لم يبد أي اهتمام بالاستفادة من التفجيرات النووية السلمية التي تنص عليها هذه المادة.

المادة السابعة

٧٠ - ويواصل الاتحاد الروسي الدعوة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، لأنه يرى أن هذه العملية تساعد على تضييق الرقعة الجغرافية للاستعدادات النووية ومن ثم على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧١ - ويعتبر الاتحاد الروسي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصراً هاماً في تعزيز السلام والأمن الدوليين يساعد على تطوير عمليات نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٧٢ - وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية إضافات إقليمية جيدة مكتملة لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتهيئ في بعض الحالات (حالة بلدان أمريكا الجنوبية) الشروط الأساسية لانضمام الدول إلى المعاهدة فيما بعد. وقد دأب الاتحاد الروسي على تأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وجنوب آسيا وفي مناطق العالم الأخرى. والاتحاد الروسي هو طرف في بروتوكولات كل من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وبطبيعة الحال فإن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمشكلة النقل العابر للأسلحة النووية عبر أراضي المناطق الخالية من الأسلحة النووية، هو أنه ينبغي، عند إبرام المعاهدات ذات الصلة، أن يتم الامتثال بصورة صارمة لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً وعلى وجه التحديد مبدأ حرية الملاحة. ولا يمكن أن يمتد نطاق سريان أي معاهدة خارج حدود أقاليم الدول الأطراف بما في ذلك المجال الجوي والمياه الإقليمية التي تحدد وفقاً للقانون الدولي.

المواد الثامنة والتاسعة والعاشر

٧٣ - لقد ظل الاتحاد الروسي يقدم كل المساعدات الممكنة من أجل التحضير لمؤتمرات الاستعراض وعقدتها وتنفيذ أحكام الإعلانات الصادرة عنها.

٧٤ - والاتحاد الروسي إذ يرى أن أهم وسيلة لتعزيز المعاهدة هي زيادة توسيع عدد الدول الأطراف فيها، يواصل العمل النشط مع الدول الودية الأخرى على إقناع دول جديدة بالانضمام إلى المعاهدة، خاصة في المناطق ذات الأهمية الخاصة من ناحية عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ عام ١٩٩٠ انضم إلى المعاهدة قرابة ثلاثين دولة منها الصين وفرنسا. ووجود أكثر من ١٧٠ طرفاً في المعاهدة يشهد بأنها معاهدة تكاد تكون عالمية الطابع.

٧٥ - وتقوم حكومة الاتحاد الروسي بوصفها دولة وديعة للمعاهدة بإرسال الإشعارات المناسبة بدون إبطاء إلى جميع أطراف المعاهدة.

٧٦ - وفيما يتعلق بما هو منصوص عليه في المادة العاشرة بشأن عقد مؤتمر خلال ٢٥ سنة بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن الاتحاد الروسي يرى أن اتخاذ قرارات تصفي عنصر عدم اليقين فيما يتعلق بمصير المعاهدة، من شأنه أن يقوض بصورة خطيرة الثقة الدولية بالأهداف التي تنادي بها المعاهدة وخاصة نزع السلاح النووي وكما يقوض التأييد العالمي لها. إن موقف الاتحاد الروسي الراسخ هو أنه ينبغي أن تمدد إلى أجل غير مسمى وبدون شروط هذه المعاهدة التي تمثل أهم صك قانوني دولي للحقبة النووية، يضمن التوازن الأمثل من حيث منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والتعاون في مجال استخدام الذرة في الأغراض السلمية. واتخاذ المؤتمر لمثل هذا القرار من شأنه أن يرسى الأساس لمواصلة التقدم في القرن الحادي والعشرين نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل.
